

عدة الامت في الطلاق وكذا عدة الموت وعدة مبعضة
بالحساب فان مات زوج جميعه زعدة طلاق سقطت
عدة الطلاق والبراءة عدة وفاة عند مات الزوجية
زوجية وان تقدم فكان عليه عدة الوفاة وان ما المطلق
في عدة من ابناها في الصحة لم تستعمل عدة الطلاق لانها
ليست زوجية ولا في حكم العدم التوارث وتعد من ابناها
في زمن موت الاطول من عدة وفاته وطلاق لانها وطلقة
فوقت عليه عدة الطلاق ووارثه في عدة الوفاة
ويذكر جراحا فانها لم تكن المباشرة امة او زوجية
او من حادوت السيف نتمتها فعدت لطلاق الا
لغيره الا قطع اثر النكاح بعد جوارها من انقضت
عدتها قبل موتها لم تعد له ولو مورثت لانها اجنبية
تحل المازواج وان طلق بعض نساء بجهمة كانت اى
حسية من نسائها من مات المطلق قبل فرجة اتمها كغيره
من نساءه سوى حامل الاطول فعدت اى عدة طلاق
ووفاته لان كل واحد منهن يحتمل ان تكون المبرجة بتمته
والحامل عدتها وضع الحمل كما سبق وان ارتابت منون غيرها
فان مات زوج زوجية زعدة طلاق سقطت وان تبت
عدة وفاة عند مات وان مات من عدة من ابناها في الصحة
لم تستعمل وتعد من ابناها في زمن موت الاطول من عدة
فاته وطلاق عالم تكن امة او زوجية او من حادوت الشوينة
فان طلاق العسر وان طلق بعض نساءه مبرجة او مبعضة
من نسائها من مات قبل فرجة اتمها كغيره سوى حامل الاطول لانها

من عدتها او بغيره بامارة حمل كبركة او من حوض طر
يصح نكاحها حتى تزول الرية الثالثة من المقتدات
الحامل ذات الاثر والجموع في بعض المحض دون من عمر
ولو تزوج بك حتى يرضى المفاضة في الحاة بطلاق او خلع
او نسخ فعدتها ان كانت حرة او مبعضة للامة فرجة كاملة
لقوله في المطلقات برخص بانفسهن للامة فرجة ولا
يعدن كحصة طلقت في الايام ان كانت عدة فعدتها حرة
ويكون عمر وان عدل حتى يرضى منهم الرعدة من المقتدات من نكاحها
زوجها حيا ولم يحضر لصغرا او اياس فعدتها للامة اشهر
لقوله تعالى والاي ليس من الحيض من نساءهم ان رتبته فعدتها
للامة اشهر والاي لم يحضر اى كذلك وعدة امة كذلك
شرك لقولن عمر حتى لا يرضى عدة ام الولد حيضات
الامة يحض ان عدتها شريك وله الاثر واحج به عدو
عدة مبعضة بالحساب فقد نكح الشريك من الشهر الثالث
فعدتها في من كبره وجر الكسر فهو اى ربعها من اعدتها
شرك وثمانية ايام الخاصة من المقتدات من ارتفع حيضها
ولم ترضى بغيره اى سبب ارضه فعدتها ان كانت حرة
الثالثة الحامل ذات الاثر والجموع في بعض المفاضة في الحاة
فعدتها ان كانت حرة او مبعضة للامة فرجة كاملة والامة
وان الرعدة من نكاحها حيا ولم يحضر لصغرا او اياس فعدتها
للامة اشهر وامة شرك ومبعضة بالحساب وجر الكسر خاصة
من الرعدة حيا ولم ترضى بغيره اى سبب ارضه فعدتها